تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج PATROL

دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 2016 – 2020

Evaluating the performace of Algerian banks using the PATROL model
An applied study of a sample of Algerian banks during 2016 - 2020

د. بلجيلالي فتيحة [1]

[1] جامعة ابن خلدون –تيارت–، مخبر استراتيجية التحول إلى الاقتصاد الأخضر (مستغانم)، الجزائر، fatiha.beldjilali@univ-tiaret.dz

تاريخ الاستلام:2022/04/09 تاريخ القبول: 2023/03/12 تاريخ النشر: 2023/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج **PATROL**والذي يعتبر أحد أهمنماذج الإنذار المبكر، نظرا لقدرته على تبيان الأخطاء والانحرافات والعمل على معالجتها، وذلك خلال الفترة 2016 – 2020، بالاعتماد على عينة من أربع أكبر وأقدم البنوك التجارية.

وقد أظهرت النتائج أن البنوك الجزائرية تعمل عند مستويات أداء متقاربة، بالنظر إلى تقارب نسب كفاية رأسمالها، وسياساتها في مواجهة مخاطر الائتمان، وقد أوصت الدراسة بضرورة التقييم الدوري للأداء البنكي بالاعتماد على النماذج الحديثة، إضافة إلى حث البنوك الجزائرية على وجوب الموازنة بين هدفي: السيولة والربحية.

كلمات مفتاحية:الأداء البنكي، نموذج **PATROL**، الربحية، السلامة المالية، منهجية الترجيح.

تصنيفات JEL: P17، C52، L25.

Abstract:

This study aims to evaluate the performance of Algerian banks using the **PATROL** model, which is considered as one of the most important early warning models, due to its ability to identify errors and deviations and to treat them, during the period 2016-2020, based on a sample of four largest and oldest commercial banks.

The results showed that Algerian banks operate at similar levels of performance, given the convergence of their capital adequacy ratios, and their policies against credit risks. the study recommended the necessity of periodic evaluation of banking performance based on modern models, in addition to urging Algerian banks to balance between the two objectives : liquidity and profitability.

Keywords: banking performance, **PATROL** model, profitability, financial safety, weighting methodology.

Jel Classification Codes:P17, C52, L25.

المؤلف المرسل: بلجيلالي فتيحة

1.مقدمة:

يلعب النظام البنكي دورا حيويا في التنمية الاقتصادية لأي بلد، كونه يعمل على جمع المدخرات من أصحاب الفائض المالي وإعادة توجيهها نحو أصحاب العجز المالي، وإذا ما تعلق الأمر باقتصاديات الدول النامية فإن هذه الأخيرة تلعب فيها الأنظمة البنكية دورا محوريا باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل مختلف المؤسسات المساهمة في التنمية.

ونظرا للتطورات المتسارعة والتي أصبحت تعرفها الحياة الاقتصادية في الآونة الأخيرة، ونظرا لأن الصناعة البنكية تعتبر من أهم الدعائم الاقتصادية لأي دولة، فإنه بات لزاما على هذه الأخيرة تقديم مستويات أداء جيدة وكفاءة عالية خاصة في ظل تنامي التنافسية في هذا النظام، الأمر الذي يضمن استمراريته وبقاءه، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي المستمر.

إن عملية تقييم الأداء لا تقل أهمية عن مختلف العمليات الهادفة لتقييم وتحسين كفاءة النظام البنكي والتي تساعده على التأقلم مع الظروف المحيطة به، إضافة إلى تقييم موقعه في الحاضر ومقارنته بأهدافه المستقبلية، ناهيك عن قدرته على تحديد نقاط القوة ومحاولة تعزيزها ونقاط الضعف ومحاولة تلافيها، وبالتالي رسم سياسات فعالة من شأنها تحسين مستوى أداء النظام البنكي.

وعليه نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام أحد النماذج النادرة في الاستخدام وهو نموذج **PATROL** والذي يهتم بالصحة المالية للبنوك، حيث يعتبر من نماذج الإنذار المبكر لتقييم أدوات الرقابة الداخلية، كما أنه يجمع بين المتغيرات المالية وغير المالية والتي تتمثل أساسا في: كفاية رأس المال، الربحية، مخاطر الائتمان، التنظيم والسيولة.

مشكلة الدراسة:

يحتل دور البنوك في النشاط الاقتصادي –والمتمثل أساسا في الوساطة المالية– مكانة كبيرة، وعليه فإن مستوى أداء هذه المؤسسات مرهون بمدى قدرتها على زيادة تعبئة مواردها المالية وإعادة توزيعها، من هذا المنطلق استحدثت مقاييس متنوعة لتقييم الأداء والتي أثبتت مع مرور الزمن قصورها في ظل تنامي التنافسية البنكية، من هنا تبرز إشكالية بحثنا والتي تكمن في محاولة لتقييم أداء النظام البنكي الجزائري باستخدام أحد النماذج الحديثة والتي تجمع بين المتغيرات المالية وغير المالية.

وعليه يمكن صياغة الإشكال الجوهري التالي:

كيف يمكن تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج PATROL؟ وما أثر أبعاده على مستويات الأداء البنكي؟

وبندرج تحت هذا الإشكال التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يمكن استخدام نموذج **PATROL** لتقييم أداء البنوك الجزائرية؟
- ما هي مستوى الأداء المحققة لدى البنوك عينة الدراسة؟ وهل تتباين فيما بينها؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء إشكالية البحث تم بناء الفرضيات التالية بناء على نموذج الدراسة، كانت كالتالي:

- يمكن استخدام نموذج **PATROL** بأبعاده الخمسة لتقييم أداء البنوك الجزائرية.
- لا يوجد تباين لمستويات الأداء لدى البنوك التجارية الجزائرية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا البحث أهميته من خلال الأهمية التي يحظى بها تقييم الأداء، كونه مؤشرا يسلط الضوء على مختلف الآليات المتبعة في إدارة البنوك لعملياتها وأنشطتها بغية تحقيق أقصى العوائد وبالتالي ضمان الاستمرارية وتحقيق النمو، هذا بالإضافة إلى التركيز على أحد أهم النماذج المتبعة في تقييم الأداء ألا وهو نموذج **PATROL**، وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- محاولة تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج **PATROL**؛

– تحفيز وحث البنوك على إعادة تقييم أدائها ومقارنته بمثيلاتها؛

– صياغة استراتيجيات جديدة وفعالة لتلافي الأخطاء المرتكبة في البنوك ذات الأداء المتدني.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

– تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج **PATROL**؛

– مقارنة أداء البنوك الجزائرية وترتيبها بناء على مستويات أدائها؛

– تبيان أثر أبعاد نموذج **PATROL** على مستويات الأداء البنكي.

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

الحدود الزمنية: تحددت الدراسة زمنيا بالفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2020.

الحدود المكانية: تمثلت في البنوك التالية:بنك الجزائر الخارجي (BEA)، بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

منهجية الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة آنفا، وبغية اختبار الفرضيات فقد تم الاعتماد على مجموعة من المناهج وذلك بهدف الإلمام بالموضوع والإحاطة بشتى جوانبه، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لجمع مختلف المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وتقديم صورة واضحة عنه من خلال التطرق إلى تقييم الأداء ونموذج التقييم البنكي **PATROL**، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي وذلك لتحليل النتائج المحصل عليها من دراسة الحالة تحليلا علميا وموضوعيا، إضافة إلى المنهج الاستقرائي لتتبع البيانات المالية للبنوك محل الدراسة وتفسير نتائجها.

1. تقييم الأداء البنكي

1.1. مفهوم تقييم الأداء:

يتمثل تقييم الأداء في أنه "ذلك الفحص والتحليل الشامل لخطط وأهداف وطرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية، بهدف التحقق من كفاءة اقتصادية الموارد واستخدامها أفضل استخدام وأعلى كفاءة، بحيث يؤدي ذلك إلى تحقيق الأهداف والخطط المرسومة لها". (الإدارية، 2009، صفحة 121).

كما يعرف على أنه "جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها من قبل الوحدة الاقتصادية، مع دراسة تطور العلاقة خلال فترات زمنية متتابعة أو فترة زمنية محددة، عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف والمتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة". (النجار، 2010، صفحة 93)

كما يعرف تقييم الأداء على أنه "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر. تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة كفاءة". (دادن و حفصي، 2014، صفحة 24)

وعليه فإن عملية تقييم الأداء تمثل قياس أنشطة المؤسسة عن طريق تحديد ما تم تحقيقه من نتائج ومقارنتها بما تم رسمه من خطط وأهداف، مع تحديد نقاط القوة والضعف لهذه المؤسسة، والعمل على تلافيها بغية تطوير نشاطاتها مستقبلا.

2.1. تعريف تقييم الأداء البنكي:

إن مصطلح الأداء البنكي يعبر عن تبني مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية، والتي توضح الوضعية الحالية للمؤسسة البنكية وقدرتها على تحقيق الأهداف البارزة والمرجوة، كما يمكن تعريف الأداء البنكي على أنه انعكاس للطريقة التي تستخدم بها المؤسسة المصرفية مواردها لتتمكن من تحقيق أهدافها.(Morkane , Boukhari, & Derradji, 2020, p. 108)

ويعرف تقييم الأداء البنكي على أنه "عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة". (ريود و الأمين، 2005، صفحة 163)

كما يمثل تقييم الأداء البنكي "مجموعة الإجراءات التي تمكن من الحكم على النتائج المتوصل إليها من طرف البنك ومدى مطابقتها للأهداف التي سطرتها الإدارة مسبقان وذلك بالاستناد إلى مؤشرات معينة". (حروشي، 2021، صفحة 255)

وعليه ومما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء البنكي يمثل جملة من الإجراءات التي يتبناها البنك، والتي تمكنه من تحديد مدى فعالية القرارات المتخذة، وذلك بمقارنة النتائج المحققة والأهداف المسطرة، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية.

3.1. أهداف تقييم الأداء في البنوك:

تعد عملية تقييم الأداء في البنوك من أهم العمليات التي تحتاج لها الإدارة والجهات المسؤولة، وذلك بسبب الأهداف التي تحققها، والتي تتمثل فيما يلي: (الخطايبة، 2020، صفحة 16)

- تحديد مدى إنجاز البنك لأهدافه المحددة مع ما تم تحقيقه فعلا؛
- تحديد مواطن الضعف في نشاط البنك والقيام بتحليل لها، لبيان سببها بهدف وضع الحلول المناسبة لها وتصحيحها وإرشاد الإدارة إلى وسائل تلافيها مستقبلا؛
- تحديد مستوى كفاءة استخدام البنك للموارد المالية المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عوائد أكبر؛
- مساعدة البنك في تصحيح مخططاته ووضعها في المسار الصحيح بما يتناسب مع موارد وإمكانيات البنك؛
- تحديد الحلول العلمية والعملية اللازمة والمقبولة.

4.1. معايير تقييم الأداء البنكي:

يتم تقييم أداء البنوك على أساس عدة معايير تعبر عن الموقف المالي للبنك وسلامة تشغيله وإدارته، كما أنها تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف في نواحي الأداء المختلفة، وعليه فإن معايير تقييم الأداء تتمثل فيما يلي: (غنيم ، 1999، صفحة 35)

1.4.1. كفاية رأس المال: يتأثر تقييم البنك وفقا لهذا المعيار بعدد من المحددات الفرعية مثل حجم الأصول الخطرة، الالتزامات على المركز المالي للبنك من خلال حجم الأرباح اليتي يتم احتجازها وقيمة أسهم البنك في أسواق المال، وكذا قدرته على تعبئة موارد جديدة من هذه السوق، وكل هذه العوامل تتأثر وتؤثر في الوقت ذاته على التخطيط الاستراتيجي للبنك وأهدافه التي يسعى لتحقيقها.

2.4.1. كفاءة الإدارة: هي عبارة عن مدى قدرة الإدارة على إنجاز عملها بشكل آمن وسليم ومتوافق مع الممارسات البنكية السليمة من خلال الجدارة الفنية والإدارية لفريق الإدارة بالبنك، وقدرة هذا الفريق على التخطيط الجيد والتعامل مع المتغيرات والظروف المستجدة، وكذا سلامة ودقة نظم وسياسات العمل الداخلية ونظم الرقابة.

3.4.1. القوة الإيرادية للبنك: يتم تحليل هذا المعيار وفق قدرته على تغطية الخسائر التي قد يتعرض لها البنك ومدى مساهمته في تدعيم رأس المال، وتحليل اتجاهات الإيرادات من خلال فترة زمنية متقاربة، وكذا تقييم النتائج مع أداء البنوك المماثلة، كما توجد عناية خاصة لمعدل نمو الأرباح المحتجزة وتأثيرات سياسة دفع الضرائب على صافي أرباح البنك وإيراداته الكلية، ويتم أيضا تقييم الإيرادات للبنك من خلال الاطمئنان على سلامة مركزه المالي وتمتعه بدرجة عالية من اليسر المالي وابتعاده عن مخاطر التعثر.

5.1. مراحل تقييم الأداء البنكي:

تمر عملية تقييم الأداء البنكي بجملة من المراحل نوجزها فيما يلي: (بن عوض عصب، 2019، صفحة 282)

1.5.1. مرحلة جمع البيانات والمعلومات الاحصائية: وذلك من القوائم المالية متمثلة بالمركز المالي وقائمة الدخل والقوائم الأخرى والملاحظات المرفقة بالتقارير المالية إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة البنك.

2.5.1. تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية: والمتعلقة بالنشاط، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

3.5.1. إجراء عملية التقييم: وذلك باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة، على أن تشمل عملية التقييم النشاط العام للوحدة الاقتصادية، وذلك بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

4.5.1. مقارنة النتائج: حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المخطط، والغرض من ذلك معرفة مدى تحقيق الأهداف الموضوعة وتحليل الانحرافات ومعرفة أسبابها. (فوده، عبد الفتاح، و سعد الدين، 2019، صفحة 24)

5.5.1. تحديد الانحرافات وتفسيرها: وتعني معرفة الفروق والانحرافات بين الأداء الفعلي والأداء المتوقع، أو الأداء الفعلي لعدة وحدات تمارس النشاط نفسه، ومن ثم تحليل هذه الفروق ومعرفة الأسباب التي أدت إلى حدوثها. (فوده، عبد الفتاح، و سعد الدين، 2019، صفحة 24)

6.5.1. التعامل مع الانحرافات ومعالجتها: وهي المرحلة الأخيرة من مراحل تقييم الأداء، إذ تتم معالجة هذه الانحرافات لتلافيها في المرحلة القادمة.

2. نموذج PATROL

1.2. مفهوم نموذج PATROL:

يعد نموذج **PATROL** أحد أهم النماذج المستخدمة لتقييم الأداء البنكي في محاولة لتحديد مواطن الضعف والخلل ومعالجتها قبل تفاقمها للحيلولة دون وقوع البنوك في شباك الفشل المالي، بوصف البنوك ذات التصنيف المرتفع وفق هذا النموذج تكون في مأمن وبعيدة كل البعد عن مشكلات الفشل والتعثر المالي، لكون أن تكلفة معالجة ذلك الخلل تكون منخفضة قياسا بتكاليف الفشل المالي. (البطاط و العطار، 2021، صفحة 35)

أنشئ نموذج **PATROL** في إيطاليا عندما تقدم البنك المركزي الإيطالي سنة 1993 بهذا النظام، الذي يعد أداة رقابية خارجية حديثة تعطي مؤشرا على مدى تمتع البنوك بصحة جيدة، وتقديم المساعدة في استخدام موارد الإشراف لعمليات التفتيش، حيث يعتبر نموذج **PATROL** نموذجا للإنذار المبكر، والذي يستخدم من قبل السلطات الإشرافية والرقابية، حيث أن البنك المركزي الإيطالي لا

يخضع للفحوصات الدائمة داخل البنك إلا بعد إلزامها بضرورة التقييم خارج الموقع، وذلك باستخدام نموذج **PATROL**، حيث أن البنوك التي تمتلك نتائج غير ملائمة تخضع إلى فحص الموقع.(Babar & Zeb, 2011, p. 23)

يطبق هذا النموذج على البنوك كافة والعاملة في النظام المصرفي الإيطالي، وتكون نتائجه سرية للغاية يتحفظ عليها البنك المركزي الإيطالي، إذ يتم استخدام المعلومات المتاحة كافة على وفق إجراءات موحدة وأن نتائجه تجمع بين الحقائق الكمية والحكم البشري.(Cannata & Quagliariello, 2004, p. 13)

وعليه يعتبر نموذج **PATROL** وسيلة فعالة لتقييم أداء البنوك، من خلال البحث عن مشاكلها تحليلها وتقييمها بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية، وبالتالي يحدد الوضع المالي للبنوك، حيث أنه ينبثق من نموذج CAMELSالمستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية، فيعمل على الحد من الأزمات قبل حدوثها.

2.2. مكونات نموذج PATROL:

يتكون نموذج تقييم الأداء البنكي من خمس مكونات وهي:

1.2.2. كفاية رأس المال (CapitalAdequacy): والتي تعني في اللغة الإيطالية (**PAT**rimonio)، وهي عبارة عن تحديد مستوى رأس المال الذي يسمح للبنك عنده بتجنب الخسائر المحتملة والامتثال لمستويات الملاءة المقبولة، فهي مقياس لمقدار رأس المال المستخدم لدعم الأصول الخطرة للبنك، فترتبط بشكل إيجابي بسيولة السلامة المالية للبنك. (المنيزل، 2021، صفحة 27)

كفاية رأس المال = نسبة رأس المال ÷ الأصول

2.2.2. الربحية (Profitability): والتي تعني في اللغة الإيطالية (**R**edditivita)، حيث تمثل القدرة على تحقيق أعلى العوائد والتي تمكن من زيادة حقوق المساهمين، وذلك عن طريق استخدام البنك لموراده أفضل استخدام. ولعل أبرز مؤشر لقياسها يتمثل في معدل العائد على الأصول.

معدل العائد على الأصول(ROA) = الدخل ÷ إجمالي الأصول

3.2.2. مخاطر الائتمان (CreditRisk): والتي تعني في اللغة الإيطالية (**R**ischiosita)، ويعني احتمالية عدم السداد والوفاء بالالتزامات من قبل العملاء المقترضين من البنوك عند فترة الاستحقاق، وتعرف مخاطر الائتمان على أنها احتمالية عدم الوفاء أو تقصير العملاء عن الالتزام بسداد القروض. (المنيزل، 2021، صفحة 29)

مخاطر الائتمان = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ÷ مجموع الائتمان الممنوح

4.2.2. التنظيم (Organizations): والتي تعني في اللغة الإيطالية (**O**rganizzazione)، ويعني قدرة البنك على التحكم في التكاليف الإدارية وزيادة إنتاجيته وتحقيق أقصى الأرباح.

التنظيم = إجمالي التكاليف التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات التشغيلية

5.2.2. السيولة (Liquidity): واليت تعني في اللغة الإيطالية (**L**iquidita)، تتأثر سيولة البنك بقدرته على الوفاء بديونه قصيرة الأجل والقدرة على التعامل مع عمليات السحب غير المتوقعة من المودعين، حيث أهم عنصر لحماية البنك وسلامته.

السيولة = مجموع الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول

يتم تصنيف مؤشرات نموذج **PATROL** من 1 إلى 5 بناءً على مخرجات هذا النموذج، ومن ثم يتم تصنيف البنوك تنازليا من الأفضل إلى الأسوء اعتمادا على أدائهم (تصنيف مركب).

حيث يمكن توضح هذه التصنيفات على النحو التالي:(Kamrul, 2016, p. 49)

1 يمثل الأداء القوي

2 يمثل الأداء المتوسط الذي يعني عمليات سليمة وآمنة نسبيا

3 يمثل الأداء المعيب إلى حد ما

4 يمثل الأداء غير المرضي إذا تُرك دون رادع، والذي يمكن أن يهدد الملاءة المصرفية

5 يمثل الأداء غير المرضي للغاية، حيث يحتاج إلى عناية علاجية فورية من أجل بقاء البنك.

والجدول أدناه يوضح درجات التصنيف وفق نموذج **PATROL**:

الجدول 01: درجات التصنيف وفق نموذج PATROL

المكونات / **التصنيف**	كفاية رأس المال	الربحية	مخاطر الائتمان	التنظيم	السيولة
1	%15 ≤	% 1 ≤	% 20 ≥	% 46 ≤	% 55 ≥
2	% 12 - 14.99	% 0.8 - 0.9	% 34 - 21	% 39 – 45	% 62 - 56
3	% 8 - 11.99	% 0.35- 0.7	% 49 - 35	% 31 – 38	% 68 - 63
4	% 7 - 7.99	% 0.24- 0.34	% 75 - 50	% 26 – 30	% 80 - 69
5	% 6.99 ≥	% 0.24 ≥	% 76 ≤	% 25 ≥	% 81 ≤

المصدر: زينة ضياء عبد علي الطائي، تقييم أداء المصارف الإسلامية باستخدام نموذج PATROL دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية في بلدان عربية مختارة للمدة 2011 - 2017، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2019، ص 58.

3. تقييم أداء البنوك الجزائرية باستخدام نموذج PATROL

1.3. عينة ونموذج الدراسة:

اشتملت عينة الدراسة على أربع أكبر وأقدم البنوك التجارية في النظام البنكي الجزائري وهي: بنك الجزائر الخارجي (BEA)، بنك القرض الشعبي الجزائري (CPA)، البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، خلال الفترة 2016 إلى غاية 2020، وقد وقع اختيارنا على هذه العينة نظرا لسهولة الحصول على المعلومات الكافية للدراسة.

وعليه فقد تم تطبيق نموذج PATROL من خلال ترجيح متغيراته بنسب متفاوتة (منهجية الترجيح)، لتكون المعادلة كالتالي:

$$\mathbf{Perf = (PAT * 25\%) + (R_1 * 25\%) + (R_2 * 15\%) + (O * 10\%) + (L * 25\%)}$$

2.3. تحليل وتقييم مكونات نموذج PATROL لعينة الدراسة:

سنقوم في هذه المرحلة بتحليل وتقييم مكونات هذا النموذج (الخمسة) للبنوك الأربعة المختارة، وذلك للتعرف على مدى جودة كل مكون لكل بنك، ومن ثم تحديد درجة تصنيفه ضمن بقية البنوك، بغية تحديد نقاط القوة التي يتميز بها لتعزيزها إضافة إلى نقاط الضعف التي ينطوي عليها كل بنك لتلافيها ومعالجتها.

1.2.3. تحليل وتقييم كفاية رأس المال: تم حساب هذه النسبة بالعلاقة: كفاية رأس المال = نسبة رأس المال ÷ الأصول، حيث أن نتائجها موضحة في الجدول أدناه:

الجدول 02: نسبة كفاية رأس المال لعينة الدراسة خلال الفترة 2016 – 2020

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
بنك BEA	% 20.87	% 20.9	% 20.65	% 21.12	% 20.62	% 20.83
بنك CPA	% 19.55	% 19.43	% 18.88	% 18.97	% 18.70	% 19.1
بنك BNA	% 21.32	% 28.53	% 26,68	% 25.82	% 25.93	% 25.65
بنك BADR	% 19.93	% 20,51	% 19.82	% 19.87	% 19.64	% 19.95

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقارب نسب كفاية رأس المال لعينة الدراسة، فقد بلغ متوسط هذه النسبة لدى بنك (BNA) 25.65 % وهي أعلى نسبة، في حين بلغ متوسطها لدى بنك (BEA) 20.83 %، أما بنك (BADR) فقد حقق متوسط نسبة كفاية رأس المال بلغ 19.95 %، بينما بلغت ذات النسبة عند بنك (CPA) متوسطا قدر بـ 19.10 %.

وإذا ما قورنت هذه النسب بدرجات التصنيف (الموضحة في الجدول رقم 01) فإن كل بنوك عينة الدراسة تصنف ضمن الدرجة 01، ما يفسر قدرتها على مواجهة المخاطر التشغيلية التي يمكن أن تعترضها، إضافة إلى قدرتها على حماية أموال المودعين لديها، الأمر الذي يعد مؤشرا إيجابيا لمستوى أدائها. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 01: نسبة كفاية رأس المال لعينة الدراسة

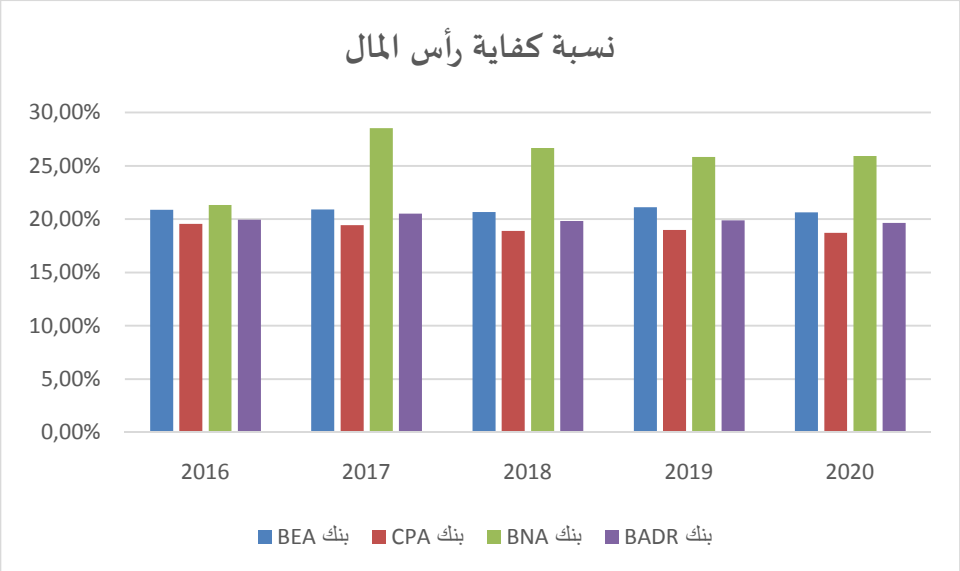

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق

2.2.3. تحليل وتقييم الربحية: تم حساب هذه النسبة بالاعتماد على معدل العائد على الأصول، وفق العلاقة التالية: معدل العائد على الأصول(ROA) = الدخل ÷ إجمالي الأصول، حيث يوضح الجدول أدناه نتائج هذا المؤشر:

الجدول 03: نسبة الربحية لعينة الدراسة خلال الفترة 2016 – 2020

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
بنك BEA	% 2.94	% 3.12	% 2.88	% 2.86	% 2.61	% 2.88
بنك CPA	% 0.9	% 0.93	% 0.87	% 0.89	% 0.81	% 0.88
بنك BNA	% 3,64	% 2.77	% 3,10	% 2.70	% 2.63	% 2.96
بنك BADR	% 0.91	% 0.86	% 0.87	% 0.83	% 0.8	% 0.85

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

يلاحظ من الجدول أعلاه تباين نسب الربحية لدى عينة الدراسة، فقد حقق بنك (BNA) متوسطا قدر بـ 2.96 % وهي نسبة تتجاوز 1 % الموضحة في جدول التصنيف لنموذج التقييم البنكي **PATROL** والتي تؤهله للتصنيف ضمن الدرجة رقم 01، أما بنك (BEA) فقد حقق متوسطا لنسب الربحية بلغ 2.88 %، ما يعني تصنيف ضمن نفس الدرجة مع سابقه، ما يعني أن البنكين قد حققا أرباحا بلغت 0.0296 و0.0288 على التوالي عن كل دينار مستثمر في الأصول، ما ينعكس إيجابا على مستوى أدائهما، وبالتالي ضمان بقائهما في السوق.

في حين قدر متوسط هذه النسبة لبنك (CPA) وبنك (BADR) بـ 0.88 % و0.85 % على التوالي، الأمر الذي يجعل تصنيف هذين البنكين ضمن الدرجة 02 (الموضحة في الجدول رقم 01)، ما يعني أن البنكين قد حققا أرباحا قدرت بـ 0,0088 و0.0085 على التوالي عن كل دينار مستثمر في أصولهما، ما يجعل مستوى أدائهما متدنيا إذا ما قورن بسابقهما. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 02: نسبة الربحية لعينة الدراسة

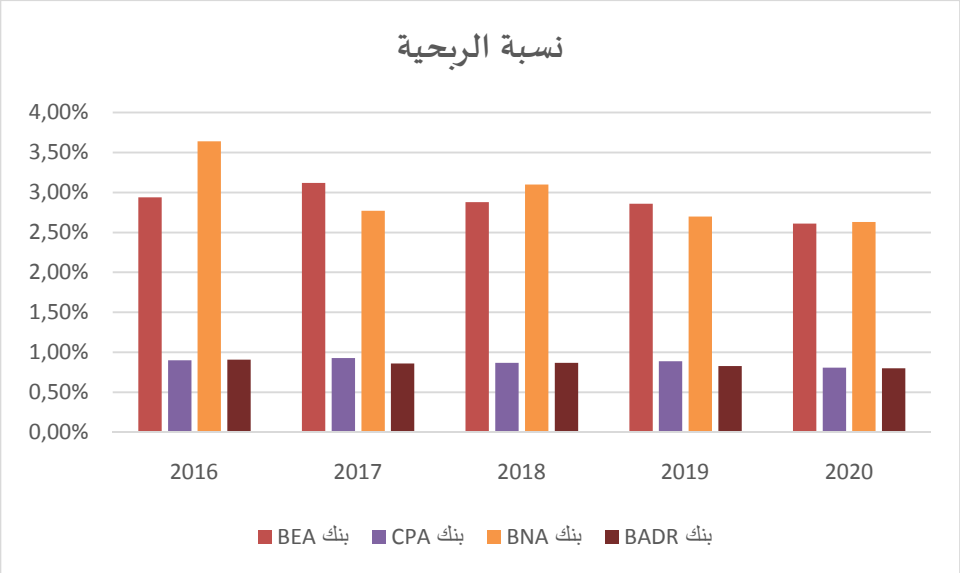

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق

3.2.3. تحليل وتقييم مخاطر الائتمان: تم احتساب مخاطر الائتمان وفق العلاقة: مخاطر الائتمان = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ÷ مجموع الائتمان الممنوح، لتكون نتائج هذه النسبة كالتالي:

الجدول 04: نسبة مخاطر الائتمان لعينة الدراسة خلال الفترة 2016 – 2020

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
بنك BEA	% 8.89	% 7.15	% 6.92	% 6.71	% 6,12	% 7.15
بنك CPA	% 10.13	% 9.01	% 8.65	% 8.52	% 7.84	% 8.83

بنك BNA	% 8.31	% 6.32	% 6.20	% 6.14	% 6.51	% 6.69
بنك BADR	% 7.77	% 7.90	% 5,98	% 6.11	% 5.78	% 6.70

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

يلاحظ من الجدول أعلاه تقارب متوسطات نسب مخاطر الائتمان، فقد حقق بنك (CPA) متوسطا بلغ 8.83 % ما يعني أنه قد خصص ما قيمته 0,0883 دينار لكل دينار قام بإقراضه وهي نسبة مقبولة يزيد من مواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، وتنعكس إيجابا على مستوى أدائه، أما بنك (BEA) فقد حقق متوسطا لنسبة الربحية قدر بـ 7.15 %، أي أنه خصص ما قيمته 0.0715 دينار لكل دينار أقرضه ما يمكنه من مواجهة مخاطر الائتمان لديه. في حين أن كلا من بنك (BADR) و(BNA) فقد حققا متوسطين لنسبة الربحية بلغا 6.70 % و6.69 % على التوالي، الأمر الذي يبقيهما في مأمن من مخاطر الفشل المالي.

حيث تعتبر هذه النسب متدنية تمنح البنوك الأربعة تصنيفا ضمن الدرجة رقم 01، ما يعني أنها تتبع إجراءات وقائية جيدة للتعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها، بغية التقليل من آثارها الوخيمة على مستويات أدائها. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 03: نسبة مخاطر الائتمان لعينة الدراسة

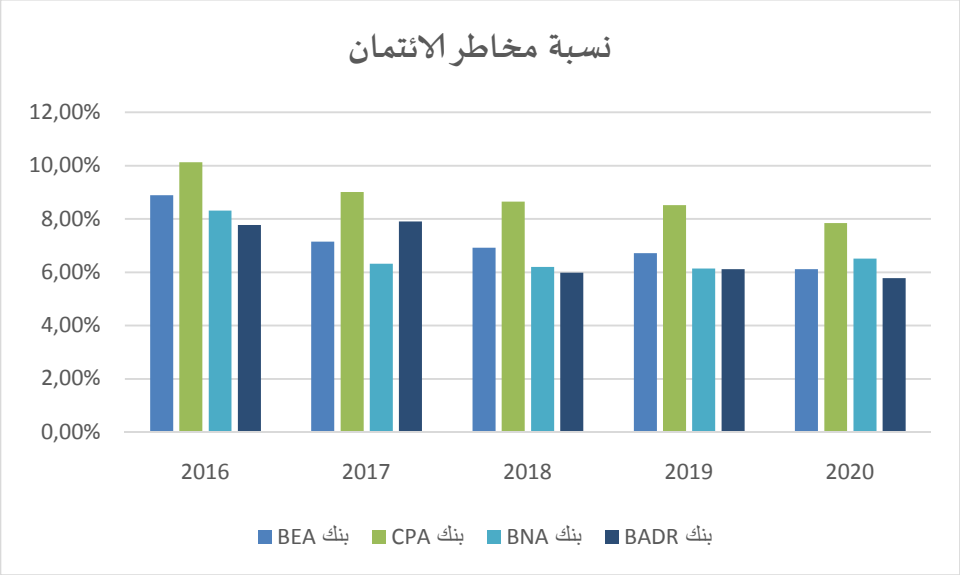

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق

4.2.3. تحليل وتقييم التنظيم: لحساب نسبة التنظيم تم الاعتماد على العلاقة التالية: التنظيم = إجمالي التكاليف التشغيلية ÷ إجمالي الإيرادات التشغيلية، والجدول أدناه يوضح نتائج هذه النسبة:

الجدول 05: نسبة التنظيم لعينة الدراسة خلال الفترة 2016 – 2020

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
بنك BEA	% 42.26	% 42.16	% 40.79	% 41.29	% 40.02	% 41,30
بنك CPA	% 23.11	% 24,25	% 24.17	% 23.86	% 23.91	% 23.86
بنك BNA	% 34.44	% 41.61	% 41.66	% 38.39	% 37.88	% 38.79
بنك BADR	% 33,05	% 32.87	% 32,9	% 31.76	% 31.22	% 32.26

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تباين نسبة التنظيم لدى بنوك عينة الدراسة، فقد حقق بنك (BEA) متوسطا لنسبة التنظيم بلغ 41.3 % وهي نسبة مقبولة، تضع هذا البنك ضمن تصنيف الدرجة 02، ما يعني أن البنك يتحمل مصاريف تشغيلية مرتفعة رغبة منه

في الرفع من مستويات أدائه، أما بنك (BNA) وبنك (BADR) فقد حققا متوسطين قدرا بـ 38.79 % و32.26 % على التوالي وهي نسب متدنية تصنف هذين البنكين ضمن الدرجة 03، في حين حقق بنك (CPA) متوسطا قدر بـ 23.86 % وهي نسبة ضعيفة، تصنف البنك وفق نموذج **PATROL** ضمن الدرجة 05. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 04: نسبة التنظيم لعينة الدراسة

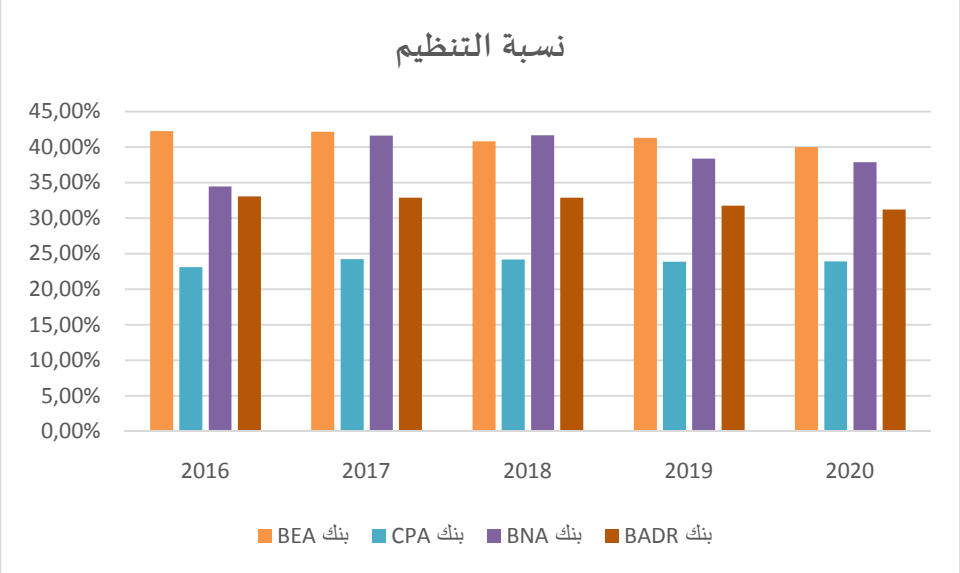

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

5.2.3. تحليل وتقييم السيولة: الجدول أدناه يوضح نتائج نسبة السيولة للبنوك الأربعة، والتي تم حسابها بالعلاقة: السيولة = مجموع الأصول المتداولة ÷ إجمالي الأصول.

الجدول 06: نسبة السيولة لعينة الدراسة خلال الفترة 2016 – 2020

	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط الحسابي
بنك BEA	% 69.45	% 69.43	% 69.33	% 70.05	% 69.21	% 69.49
بنك CPA	% 77.34	% 78,08	% 77.67	% 77.51	% 77.23	% 77.56
بنك BNA	% 99.25	% 99.23	% 99.26	% 99.34	% 99.21	% 99.25
بنك BADR	% 83.13	83.38%	% 81.97	% 82,56	% 81.99	% 82.60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تفاوت وارتفاع نسب السيولة لدى بنوك عينة الدراسة، فقد بلغ متوسط مؤشر السيولة لدى بنك (BNA) 99.25 %، وبنك (BADR) فقد وصل مؤشر السيولة لديه 82.6 %، أما بنك (CPA) فقد حقق متوسطا بلغ 77.56 %، في حين قدر متوسط نسبة السيولة في بنك (BEA) 69.49 %، ما يعني أن البنوك الأربعة تفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية لمواجهة سحوبات المودعين، ما ينعكس سلبا على توظيفها لأموالها وتحقيق أكبر العوائد، الأمر يؤثر على مستويات أدائها، ويجعل تصنيفها ضمن الدرجة رقم 05. والشكل أدناه يوضح ذلك:

الشكل 05: نسبة السيولة لعينة الدراسة

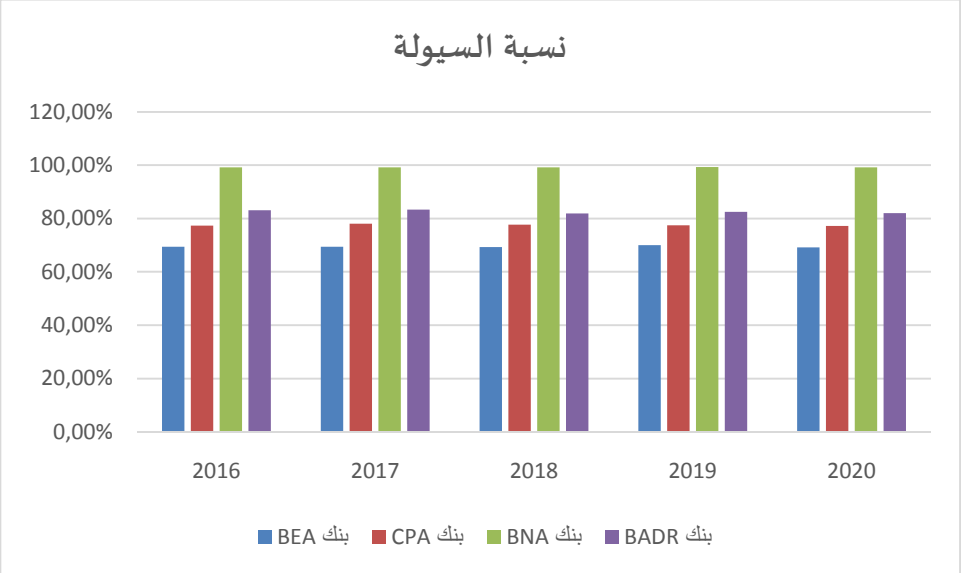

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على القوائم المالية للبنوك

3.3. التقييم النهائي للبنوك وفق نموذج PATROL:

بغية تقييم أداء النظام البنكي الجزائري باستخدام نموذج التقييم البنكي **PATROL** خلال الفترة 2016- 2020، وقع اختيارنا على عينة مكونة من أربع أكبر بنوك بناء على ما توفر من معطيات مالية، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول أدناه:

الجدول 07: التقييم النهائي لعينة الدراسة خلال الفترة 2016 – 2020

	PAT	R_1	R_2	O	L	PATROL	درجة التصنيف
بنك BEA	% 20.83	% 2.88	% 7.15	% 41,30	% 69.49	% 28.50	3
بنك CPA	% 19.1	% 0.88	% 8.83	% 23.86	% 77.56	% 28.09	4
بنك BNA	% 25.65	% 2.96	% 6.69	% 38.79	% 99.25	% 36.84	1
بنك BADR	% 19.95	% 0.85	% 6.70	% 32.26	% 82.60	% 30.08	2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشرات البحث

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن بنك (BNA) قد حقق أعلى مستوى أداء مقارنة بباقي البنوك، حيث بلغ مستوى أدائه 36.84 %، الأمر الذي أكسبه درجة تصنيف رقم 01، وذلك من حيث كفاية رأس المال، ومستويات الربحية، يليه بنك (BADR) بمستوى أداء جيد قدر بـ 30.08 %، من حيث التنظيم والسيولة، فتم تصنيف بذلك ضمن الدرجة 02، كما حقق بنك (BEA) مستوى أداء مقبول بلغ 28.50 % وذلك من حيث التنظيم، ما جعله يصنف ضمن الدرجة 03، في حين حقق بنك (CPA) أدنى مستوى أداء بمعدل قدر بـ 28.09 % الأمر الذي أكسبه أدنى درجات التصنيف.

4. خاتمة:

حاولنا من حلال هذه الدراسة تقييم أداء النظام البنكي الجزائري خلال الفترة 2016 إلى غاية 2020، وذلك بالاعتماد على نموذج التقييم البنكي **PATROL**، حيث وقع اختيارنا على أربع بنوك تجارية جزائرية.

وقد أثبت هذا النموذج نجاعته في عملية الرقابة والتقييم لدى الجهاز البنكي الجزائري، نظرا لقدرته على التنبؤ بالسلامة المالية للبنك فيكون بذلك نظاما جيدا للإنذار المبكر، إضافة إلى قدرته على تحديد مواطن الخلل للعمل على معالجتها قبل تفاقمها، وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الأولى**.

من خلال النتائج المحصل عليها بعد عملية التقييم بناء على المكونات الخمس لنموذج التقييم البنكي **PATROL**، أظهرت النتائج تقارب مستويات الأداء لدى بنوك عينة الدراسة، وأنها تعمل بسياسات شبه متماثلة خاصة إذا ما تعلق الأمر بإدارة مخاطر الائتمان ومستويات السيولة، وهذا ما **ينفي صحة الفرصة الثانية**.

1.4. النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– وجوب اعتماد نظام للتقييم الدوري للأداء البنكي نظرا لتشعب عملياته وارتفاع درجة تعقدها؛

– أظهرت نتائج الدراسة إمكانية تبني نظام التقييم البنكي **PATROL**، ما يمكن من ترتيب هذه المؤسسات، وتدارك مواطن الخلل فيها؛

– كشفت نتائج الدراسة أن البنوك الجزائرية تعمل عند نفس مستويات كفاية رأس المال، وهذا ما يبرر تصنيفها ضمن نفس الدرجة من حيث هذا المعيار، ما يعني حرصها على سلامتها المالية؛

– تنتهج البنوك الجزائرية إجراءات وقائية جيدة للتعامل مع مخاطر الائتمان، وذلك حرصا منها على التقليل من انعكاساتها السلبية؛

– تفضل البنوك الجزائرية الاحتفاظ بنسب سيولة عالية، وذلك لزيادة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي مواجهة مخاطر السيولة المحتملة، إلا أن ذلك يمكن أن يكون له أثر سلبي آخر نظرا لتعارضها مع هدف الربحية.

2.4. الاقتراحات:

بناء على النتائج المتوصل إليها، يمن اقتراح ما يلي:

– تحفيز البنوك الجزائرية على استخدام نظام التقييم البنكي **PATROL**، نظرا لتميزه بتحديد نقاط الضعف وبالتالي العمل على تلافيها ومعالجتها؛

– استحداث هيئة خاصة بتقييم الأداء بشكل دوري، تسهم في صياغة استراتيجيات تعمل على تطوير الأداء البنكي؛

– العمل على تحسين مستويات التنظيم داخل البنوك ما ينعكس إيجابا على مستويات أدائها؛

– ضرورة الموازنة بين هدفي السيولة والربحية، وذلك للقدرة على مواجهة التزامات هذه البنوك، إضافة إلى إمكانية تحقيق أكبر العوائد.

5. قائمة المراجع:

Ahsan Mohammad Kamrul. (2016). Measuring financial performance based on CAMEL: A study on selected Islamic banks in Bangladesh. *Asian Business Review , Volume 6, N° 1*.

Francesco Cannata، و Marlo Quagliariello. (2004). Market and supervisory informations: Some evidence from Italian banks. *University Of York, Discussion papers in Economics, N° 4*.

CAMELS rating system for banking industry in .(2011) Gul Zeb. و ،Haseeb Zaman Babar
Pakistan: Does CAMELS system provide similar rating as PACRA system in
Umea School of .assessing the performance of banks in Pakistan?*Master Thesis*
Sweden. ،Busines

Diversity .(2020) Aissa Derradji. و ،Abdelhamid Boukhari ،Mohamed El Bachir Morkane
of banking operations the basis to upgrade of banking performance -A case study of
.the National Bank of Algeria 2015 - 2019- .*Roa Iktissadia Review , V10, N°02*

أحمد غنيم . (1999). *صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك*. مصر: مطابع المستقبل.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية. (2009). *قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي*. الإمارات العربية المتحدة.

تسنيم تيسير الخطايبة. (2020). تقييم أداء البنوك الإسلامية الأردنية باستخدام نموذج .PATROL*مذكرة ماجستير*. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

جلول حروشي. (2021). فاعلية البياانات المحاسبية البنكية في الرقابة على تسيير البنوك التجارية و تقييم أدائها من حيث العوائد و المخاطر. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01*.

خالد فليح المنيزل. (2021). تقييم أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام نموذج PATROL خلال الفترة الزمنية 2009 – 2019 . *مذكرة ماجستير*. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

شوقي فوده، سيد عبد الفتاح، و أماني سعد الدين. (2019). أثر كفاءة و فعالية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على تحسين تقييم الأداء في البنوك التجارية مع دراسة ميدانية. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد السادس، يناير*.

عبد الوهاب دادن، و رشيد حفصي. (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات السغيرة و المتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي خلال الفترة 2006 – 2011. *مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، المجلد السابع، العدد الثاني*، .

عوض بن عوض عصب. (2019). أهمية تقييم الأداء المصرفي للبنوك التجارية –البنك الأهلي اليمني نموذجا للفترة 2010 – 2014 . *مجلة الأندلس للعلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 06، العدد 22*.

لطيف ريود، و ماهر الأمين. (2005). تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي: دراسو ميدانية للمصرف الصناعي السوري. *مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 27، العدد 4*.

منتظر سعد البطاط، و زينب العطار. (2021). تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية. *مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، العدد 62*.

يحي النجار. (2010). *تقييم المشروعات: تحليل معايير و مؤشرات الجدوى وكفاءة الأداء*. عمان، الأردن: دار دجلة.